

تقييم مواضيعي للعمل الإنساني للمرأة في منطقة الدول العربية

ملخص تنفيذي



هيئة الأمم
المتحدة للمرأة 

فريق التقييم: Lattanzio SpA
بتكليف من: المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية
اكتمل: 2017

ملخص تنفيذي

أ- نظرة عامة على هدف التقييم

يهدف تقييم العمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية الى تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحقيق نتائج في دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان في وضع وتنفيذ ولاياتها المعيارية والتنسيقية والتشغيلية في العمل الإنساني.

ومن المتوقع لنتائج التقييم والتوصيات القابلة للتنفيذ بإفادة اتخاذ القرار المستقبلي والتوجه الاستراتيجي الهادف إلى ضمان وجود نظام إنساني قائم على الحقوق وفعال يدعم المشاركة المتساوية لجميع النساء والرجال والفتيان والفتيات.

ب- أهداف التقييم والجمهور المستهدف

تتمثل أهداف هذا التقييم التقييمي، على النحو المبين في الأطر المرجعية (TORs) المرفقة بالملحق 1 فيما يلي:

1. تقييم أهمية العمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وكذلك الميزة النسبية للأمم المتحدة للمرأة/القيمة المضافة للأمم المتحدة للمرأة بالمقارنة مع الشركاء الرئيسيين، مثال منظومة الأمم المتحدة.
2. تقييم الفعالية والكفاءة التنظيمية في التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (GEWE) في العمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
3. تقييم كيفية دمج النهج القائم على حقوق الإنسان وعلى مبادئ المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
4. التعرف على الدروس المستفادة، وأمثلة الممارسات الجيدة، وابتكارات العمل التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتحقق منها.
5. توفير توصيات قابلة للتطبيق فيما يتعلق بالعمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة.

المستخدمون المستهدفون الرئيسيون للتقييم هم الإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وموظفو البرامج على المستويين الإقليمي والقطري والشركاء الاستراتيجيون وأصحاب المصلحة الرئيسيون (الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية الأخرى ووكالات منظومة الأمم المتحدة وهيكل التنسيق والبلدان المانحة) والمجموعة الأوسع من الشركاء العاملين في مجال العمل الإنساني، والقدرة على الصمود، والتعافي داخل المنطقة.

ج- منهجية التقييم

بني نهج التقييم الشامل كما يلي:

- **على النظرية:** شكلت الاستراتيجية الإنسانية لـ 2014 - 2017 ونظرية التغيير (TOC) التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للبرنامج الرائد للقيادة والتمكين والوصول والحماية (LEAP) جزءاً من أساس التقييم. كما أفادت النماذج المنطقية المدرجة في المذكرات الاستراتيجية للمكتب الإقليمي في الدول العربية (ROAS) 2012 - 2013 والمذكرات الاستراتيجية للمكاتب القطرية للتقييم وأتاحت إطاراً لجمع الأدلة واستعراض الوثائق لتقييم النتائج والتحديات.
- **على الاستخدام المركز:** هدف التقييم الى تقديم نتائج مبنية على الأدلة وتوصيات قابلة للتنفيذ للمتعهدين بالواجبات المحددين وإدخال تحسينات لأصحاب الحقوق. تم إبلاغ أسئلة التقييم الرئيسية من قبل المستخدمين المستهدفين.

- **على الاستجابة القائمة على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان:** وأدرجت مبادئ وخصائص حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في كل مرحلة من مراحل التقييم. وشمل تحديد أصحاب المصلحة تحليلاً لدور حقوق الإنسان.
- **على التقييم:** كان التقييم في الغالب تثقيفياً حيث أن العمل الإنساني هو مجال جديد نسبياً بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد أكدت مشاورات مرحلة التأسيس حاجة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى عدسة استشرافية وطرق قابلة للتنفيذ من أجل توطيد نهج عملها الإنساني في منطقة الدول العربية.
- **مصفوفة التقييم:** واسترشد التقييم بمصفوفة تقييم تستند إلى أربعة معايير تقييم واسعة النطاق (الصلة والكفاءة والفاعلية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان) و 14 سؤالاً للتقييم.

كان النطاق الزمني للتقييم هو الفترة من عام 2012 إلى الربع الأول من عام 2017.

وشمل النطاق الجغرافي للتقييم البلدان السبع التي يتركز فيها العمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أي مصر والعراق والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا واليمن، مع تركيز أكثر عمقا وزيارات ميدانية إلى الأردن ولبنان وفلسطين حيث يتم تنفيذ معظم التدخلات الإنسانية.

د- أهم النتائج والاستنتاجات

الصلة

يتم العمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في منطقة الدول العربية جنبا إلى جنب مع الالتزامات الإنسانية العالمية ومع استراتيجية الأمم المتحدة الإنسانية للمرأة للفترة 2014 - 2017. وهو يكمل ويعزز جهود الأمم المتحدة للابتعاد عن نموذج تقديم الخدمات قصيرة الأجل إلى نموذج آخر يعتمد على المكاسب الإنمائية ويعزز قدرة المجتمعات المحلية والبلدان على الصمود. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستمرار بالتنسيق الوثيق مع الوزارات الحكومية والسلطات المحلية ذات الصلة لعملها الإنساني، وذلك لتعزيز الملكية الوطنية والاستدامة. وقد حددت مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة استراتيجيات قطرية ذات صلة ومرونة، للنظر في أزمات محددة واحتياجات العمل الإنساني في كل سياق.

ويوفر برنامج القيادة والتمكين والوصول والحماية (LEAP) إطاراً مناسباً لتدخلات العمل الإنساني في المنطقة. وقد نجحت مكاتب الأمم المتحدة للمرأة في البلدان المتأثرة بالنزاع (العراق) وحالات الطوارئ التي طال أمدها مع اللاجئين (الأردن ولبنان وفلسطين) في وضع الصيغة النهائية لبرامج الأمم المتحدة العالمية والرائدة [القيادة والتمكين والوصول والحماية (LEAP)، ومكونات إنهاء العنف ضد المرأة (EVAW)، وريادة أعمال وتمكين المرأة (WEE) مع التركيز على التمكين الاقتصادي ودمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمل الإنساني. ويدعم إطار عمل (LEAP) هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمشاركة بفعالية في الصلة الإنسانية - الإنمائية ولوضعه الهيئة استراتيجياً في سياق طريقة العمل الجديدة (NWOW)¹.

إن هدف الأمم المتحدة للمرأة واستراتيجيتها الطويلة الأجل لدعم دمج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وضع وتنفيذ المعايير والسياسات والإجراءات في مجال العمل الإنساني² من شأنه أن يستفيد عند وضوحه أكثر لأصحاب المصلحة. ويمكن دعم وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل أفضل من خلال استراتيجية إنسانية إقليمية محددة السياق، حيث يتم تحديد وصياغة مسار دعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في العمل الإنساني بوضوح والعمل مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى لدمج المساواة بين الجنسين طوال دورة البرنامج ورصد التنفيذ على مستوى المجتمع المحلي. وينبغي أن تكون المناصرة القوية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنسانية - التي تختلف عن رفع التوعية - لإبراز أثر الأزمات الجارية على حقوق النساء والفتيات.

وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بولايتها الأساسية وخبرتها الفنية الداخلية، تتمتع بمساندة الأمم المتحدة في الدعوة إلى أهداف المساواة بين الجنسين ودعمها في مختلف الهياكل الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة. وتعمل أهداف مجموعة المرجعية القائمة على النوع

¹ https://www.unocha.org/sites/unocha/files/NWOW%20Booklet%20low%20res.002_0.pdf

² UN Women Humanitarian Strategy, 2014-2017. P.4

الاجتماعي³ في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) على تسليط الضوء على حقيقة أن هناك حاجة إلى التوجيه والدعم لدمج المساواة بين الجنسين في الجوانب ذات الصلة من العمل الإنساني⁴، وأيضاً إلى أدوات وموارد تدعم الوكالات من أجل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في جميع جوانب العمل الإنساني. وقد تأكد حقيقة وجود فجوة في المعرفة وأنه يجب إحراز المزيد من التقدم في مجال المساواة بين الجنسين أثناء زيارات ميدانية في المنطقة. وأكد أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أنه على الرغم من إحراز تقدم، فإن التدخلات الإنسانية لا تزال عياء تجاه القضايا القائمة على النوع الاجتماعي في كثير من الحالات. ولكن في فضاء إنساني مزدحم حيث تدير جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني تدخلات واسعة النطاق مثل التدخلات في العراق أو الأردن أو سوريا، ليس من السهل على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدخل حيز العمل الإنساني بفعالية. وتعترف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والنظراء الحكوميين بالحاجة إلى ضمان أن يكون العمل الإنساني أكثر بصيرة حول القضايا القائمة على النوع الاجتماعي، ولكنها أبرزت ضرورة قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحديد منطقة متخصصة ودعم التدخلات الراسخة وتقديم الخبرة الفنية القوية. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بأن بعض الجهات الفاعلة الإنسانية تتردد في تيسير وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها وكالة جديدة في المجتمع الإنساني.

وهناك فرصة حقيقية أمام هيئة الأمم المتحدة للمرأة لربط التدخلات الملموسة على صعيد المجتمع المحلي بالدعوة والتوعية، مع إمكانية تعزيز العمل في مجال المناصرة الإنسانية من خلال استهداف جماهير مختلفة وطنياً ودولياً، مع التركيز على الاحتياجات والحقوق الإنسانية للمرأة.

لذا فمن خلال هذه الاستراتيجية المشتركة، وإذا توفرت الموارد الكافية، يمكن أن تصبح هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصوت الرئيسي المناصر لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة. ويشكل التركيز على الاحتياجات الإنسانية للمرأة وحقوق المرأة نقطة دخول فعالة لتسليط الضوء على حقوق الإنسان والدعوة إليها على نطاق أوسع.

الفاعلية

يجري دعم المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني في المنطقة بصورة رئيسية من خلال التكتلات والمجموعات العاملة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) من خلال استخدام المؤشرات القائمة على النوع الاجتماعي ووجود مراكز تنسيق للشؤون القائمة على النوع الاجتماعي.

في الأزمة الإنسانية الممتدة، يمكن أن يختفي بسرعة التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين إذا لم يولى اهتمام مستدام للبناء على الإنجازات السابقة، لذا من المهم ألا يفقد الزخم. ولكي تتحقق مكاسب مستمرة وطويلة الأجل، يجب توفير الموارد والخبرة الفنية المناسبة داخل البلد. ومن شأن وجود مجموعات متينة من ذوي الخبرة الفنية والتي تحتفظ بهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إقليمياً ومن داخل البلاد ويقومون بالتركيز على دمج المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني أن يزيدوا من تعزيز الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية في مختلف البلدان.

وفي حين يجري إحراز تقدم، ويتم ادراك التحديات المحددة أمام مساواة النساء والفتيات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل أن يصبح العمل الإنساني غير أعمى اتجاه القضايا القائمة على النوع الاجتماعي. ومن المهم دمج المساواة بين الجنسين طوال دورة البرنامج ورصد التنفيذ على مستوى المجتمع المحلي. ولا تستطيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تفعل ذلك وحدها، وإنما ينبغي للهيئة أن تضمن أن تؤدي دوراً في ضمان معالجة قضايا الجنسين على جميع المستويات، بدءاً من التمويل من خلال تخطيط المشاريع وتقديمها إلى الرصد والتقييم (M&E) والمساءلة.

ولقد أحرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدماً في جهودها التنسيقية مع التكتلات والمجموعات العاملة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) في جميع أنحاء المنطقة ولكن اختلفت النتائج فيما يتعلق بدرجة التقدم المحرز. وبوجه عام، لم تتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد من الاضطلاع بدور قيادي في توفير الخبرة الفنية في مجال الشؤون القائمة على النوع الاجتماعي والعمل الإنساني - بسبب التحديات والقيود الداخلية والخارجية على حد سواء.

³ co-chaired by UN Women

⁴ IASC Gender Reference Group, Progress Report – January 2016 - December 2016

ويختلف التقدم المحرز تبعاً لما يلي:

أ) الخبرة الفنية للأمم المتحدة للمرأة داخل البلد، وما إذا كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قادرة على توفير خبرير فني قوي في مجال الشؤون القائمة على النوع الاجتماعي للعمل في إطار الهيكل الإنساني في كل بلد.

ب) الي أي مدى هناك استعداد بين شركاء العمل الإنساني داخل الفريق القطري الإنساني لتسهيل لعب هيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً تنسيقياً. فعلى سبيل المثال، كان لدى فلسطين خبراء متخصصين في الشؤون القائمة على النوع الاجتماعي تابعاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والذين أسهموا على نحو فعال في إحراز تقدم قوي في مراعاة القائمة على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني. بينما في الأردن، كان الوضع أكثر صعوبة لأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدخل حيزاً إنسانياً مزدحماً بالفعل، تهيمن عليه الجهات الفاعلة الكبيرة في مجال العمل الإنساني.

وحتى الآن لم تنجح الجهود العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أن تصبح عضواً في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، مما يؤثر على عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى الإقليمي. وأدى ذلك إلى إعاقة نفوذ ولايتها خلال مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC). ولكي تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مكانتها كمؤثرة في الهياكل الأساسية الإنسانية، يجب مواصلة متابعة عضوية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC). وتركز تدخلات الأمم المتحدة للمرأة على مستوى المجتمع المحلي على توفير خدمات شاملة للنساء في المجتمعات المتضررة من النزاع وفي مخيمات اللاجئين. حيث أن استخدام النهج القائم على الحقوق والتركيز على تمكين المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الشركاء المنفذين ومدة التدخلات الجارية ومستوى الوعي بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان التي تحققت داخل المجتمعات المحلية.

إن تقديم خدمات شاملة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV) في مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة هو جانب هام من جوانب العمل الإنساني الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتبين أن دورة المساعدة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ليست كاملة أو شاملة، وأنه في معظم البلدان لا يتعامل أحد مع الفرص الاقتصادية أو الحصول على المساعدة القانونية والعدالة. وفي هذه المجالات تتمتع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بخبرة قوية ولديها خبرة تستطيع تقديمها. ومن شأن هذا التركيز أن يكمل حلقة تقديم المساعدة إلى النساء المتضررات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفيما يتعلق بتدخلات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV)، هناك فرصة قوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تطوير شراكات استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لوضع نماذج مساعدة شاملة في بلدان مختلفة في المنطقة.

التمكين الاقتصادي للنساء الضعيفات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة هو واحد من المجالات المتخصصة التي تقترحها الجهات المعنية والوكالات الإنسانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. تقوم الأمم المتحدة للمرأة بالتموضع كهيئة تجرب طرائق مختلفة لدعم الفرص الاقتصادية للاجئات والنساء في المجتمعات المضيفة. وتفاوت تلك المبادرات وتشمل الدعم النقدي مقابل العمل، والتدريب المهني، وإنشاء تعاونيات نسائية، والتوظيف مع القطاع الخاص.

تبين أن الفرص الاقتصادية التي دعمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتسمت عموماً بنوعية جيدة، وكانت محددة السياق ووصلت إلى أكثر الفئات ضعفاً. وينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تضع دروساً قُطرية محددة وأن توسع نطاق بعض التدخلات، مستفيدة من عملها الناجح حتى الآن.

إن الدعم الفعال للتمكين الاقتصادي للاجئات يتطلب نهجاً وسياً مبنكراً، وهناك العديد من الوكالات التي تدعم التمكين الاقتصادي للنساء اللاجئات ولكن مع نتائج متباينة، وغالباً ما تكون التدخلات متناثرة وصغيرة النطاق.

وعلى الرغم من أن الجودة تختلف باختلاف البلدان، لكن بصفة عامة، فإن تقارير مشروعات هيئة الأمم المتحدة للمرأة غالباً ما تركز على الإبلاغ عن النواتج، ويعكس ذلك أسلوب إدارة المشروعات الذي يركز إلى حد كبير على تنفيذ أطر السجل المنفق عليها، وتقديم الأنشطة، والوصول إلى أهداف المخرجات وستصبح هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع أقوى لإثبات فعاليتها في حالة اعتماد نهج للإدارة القائمة على النتائج والالتزام به.

الكفاءة

وسيتمثل التحدي الرئيسي لكفاءة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة في تعزيز قدرات الموظفين في مجال العمل الإنساني، ولا سيما الخبرة الفنية اللازمة لدمج المساواة بين الجنسين في الأعمال الإنسانية. لذلك يرتبط تحسين كفاءة البرامج ارتباطاً مباشراً بالرصد المستند إلى النتائج، وتحديد الدروس المستفادة ودمجها، وقدرات التقييم لإفادة العمل الإنساني. كذلك ينبغي أن يتألف الموظفون القطريون من فريق مختلط من أخصائيي إدارة المشروعات جنباً إلى جنب مع خبراء في مجال التنمية والإنسانية والقدرة على الصمود.

ينبغي أيضاً على هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحديد المجالات المتخصصة وزيادة تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في البرمجة المشتركة لخفض تكاليف المعاملات وأن تواصل العمل مع الشركاء الوطنيين الموثوق بهم لتنفيذ المشروعات على مستوى عالٍ.

المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان

تدعم التدخلات على مستوى المجتمع الإنساني التابع للأمم المتحدة في المنطقة الوصول المتساوي وإزالة الحواجز التي تحول دون وصول الفرص والخدمات للنساء المهمشات - ومعالجة عواقب عدم المساواة بالأساس مثل الوصول إلى خدمات الدعم للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، وزيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والفرص الاقتصادية.

والأسباب الرئيسية الكامنة التي ذكرتها النساء للعنف المتزايد في المنزل والمجتمع تشمل الفقر وعدم وجود فرص لكسب الدخل (وقد أشارت النساء لهذا السبب في البلدان المختارة الثلاثة التي شملتها الدراسة) وتدمير المنزل والنزوح مما أدى إلى عدم وجود خصوصية والعيش في أماكن مكتظة تؤدي لمزيد من التحرش والعنف.

هناك حاجة في المنطقة إلى هيئة مثل الأمم المتحدة للمرأة لتقوم بدور قيادي في توفير الخبرة الفنية لجعل المساعدة الإنسانية أكثر تبصراً حول القضايا القائمة على النوع الاجتماعي ودمج الاهتمامات القائمة على النوع الاجتماعي بفعالية في البرمجة الإنسانية. وقد وفرت المشاورات القطرية واستعراض الوثائق أدلة على أن الجهات الفاعلة الإنسانية تواجه تحديات في:

- دمج القضايا القائمة على النوع الاجتماعي في برمجتها الإنسانية؛
- إجراء تحليل قائم على النوع الاجتماعي لدعم برمجة مراعية للاعتبارات القائمة على النوع الاجتماعي ،
- تفعيل النهج القائم على الحقوق في العمل الإنساني

ولقد موضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نفسها على مر السنين كهيئة فنية للمساواة بين الجنسين في مجال التنمية. لذلك فإن رفع مستوى الوعي والممارسات المتغيرة لزيادة تركيزها على "معالجة عوامل الضعف، وعلي وجه الخصوص تلك المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني" هي أمر أساسي للأمم المتحدة للمرأة لتقديم الدعم الفني للمجتمع الإنساني في المستقبل المنظور، وأمر بالغ الأهمية لعملها ولولايتها⁵ الجارية.

لذلك يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن ترسخ من وجودها في المنطقة باعتبارها هيئة قوية فنياً في كل من العمل الإنساني والمساواة بين الجنسين. وستحتاج هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى زيادة تعزيز المواءمة في برمجتها لضمان معالجة البرامج الجارية للاحتياجات الإنسانية حيثما أمكن ذلك. بحيث ينبغي تنفيذ هذا النهج في جميع البرامج، بما في ذلك السلام والأمن وسيادة القانون والتمكين الاقتصادي والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان⁶.

يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكون جريئة في وضع نفسها باعتبارها الهيئة التي تقدم صوت المرأة. و استناداً إلى ولايتها، ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بخصوص المسألة القائمة على النوع الاجتماعي أن تؤدي دوراً هاماً في التحول من

⁵ Handover Note, Nisreen Alami, Humanitarian Gender Advisor, UN Women Palestine, 16 January 2017, p.6.

⁶ Nisreen Alami, Handover Note, 16 January 2017, p.1.

مجرد نهج يملأ خانات علي أوراق إلى نهج شامل في إطار العمل الإنساني.

٥٤ أهم التوصيات

مستوى الأولوية: مرتفع

1. يمكن تعزيز وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل الإنساني في منطقة الدول العربية بشكل أفضل من خلال استراتيجية إنسانية محددة السياق يتم فيها تحديد مسار دعم تمكين المرأة والتركيز بوضوح علي مراعاة القضايا القائمة على النوع الاجتماعي خلال العمل الإنساني.
2. ينبغي للمشاركة مع الجهات الإنسانية المانحة، والتي يتم تمويلها بنظام السنة الواحدة، أن تستند إلى تقارير قوية تستند على أدلة، وتسمح بالحوار سعياً للحصول على التزامات تمويل متعددة السنوات أمام الإنجازات التي تحققها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
3. ينبغي أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة إقامة شراكات استراتيجية وثيقة مع هيئة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية UNHCT والفرق القطرية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) حيثما أمكن، وتعزيز قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البرمجة الإنسانية القائمة على النوع الاجتماعي من خلال توفير الخبرة الفنية واستخلاص الدروس المستفادة (في فلسطين مثلاً). وينبغي استكمال هذه المشاركة بالجهود الجارية التي يقودها المقر لتحقيق عضوية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC).
4. ينبغي توضيح موضع العمل الإنساني في الهياكل التنظيمية للمكاتب القطرية؛ ينبغي أن تخضع حافظة العمل الإنساني تحت مسؤولية وإشراف أحد الموظفين وأن يكون لديه ما يلزم من مهارات إنسانية ومهارات المساواة بين الجنسين / المرأة. وينبغي أن يكون لدى كل مكتب من مكاتب الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة قدرات مختلطة داخل المكتب، بما في ذلك موظفو إدارة المشروعات والخبراء الإنسانيون والفنيون.
5. إضفاء الطابع الرسمي على شراكة استراتيجية ومنتجة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لتقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV) من خلال العمل الإنساني مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (التركيز على العدالة والتمكين الاقتصادي) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) متخذين الصحة كنقطة دخول لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV). وينبغي تطوير هذه الشراكة على مستوى المقر الرئيسي، ولكن يمكن إجراء مشروع تجريبي لاختبار التعاون بسرعة كبيرة في بلدان مختارة في منطقة الدول العربية.
6. وضع استراتيجية للوصول إلى المنظمات النسائية التي تمثل النساء المهمشات ودعم آليات لتوصيل أصوات النساء إلى الهياكل المهمة بالشؤون الإنسانية (UNHCT).

مستوى الأولوية: متوسط

1. تعزيز القدرة على التدخل السريع لمواجهة الاحتياجات المفاجئة وعندما يسمح التمويل، إيجاد وظائف جديدة لمستشارين في مجال الشؤون القائمة على النوع الاجتماعي يتم اعارتهم الي هيئات التنسيق الرئيسية في الأمم المتحدة مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). وينبغي تعزيز مجموعة الخبرات الفنية الإقليمية والقطرية التي تركز على دمج المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني.
2. ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدعو في إطار الهياكل الإنسانية إلى أن تقوم المشروعات المصممة والمقدمة من الشركاء بتوضيح ما تهدف إلى تحقيقه بخصوص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وينبغي الدعوة إلي ذلك من خلال آليات تنسيق الشؤون الإنسانية. وينبغي دعم تطبيق المؤشرات القائمة على النوع الاجتماعي لتصميم ورصد وتقييم تكامل المساواة بين الجنسين والخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) طوال دورة البرنامج، وتقييم نتائج إدماج المنظور القائم على النوع الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي لدعم التعلم.